Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2024. 061

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), and with reference to the letter of the Special Rapporteur on the human rights to safe drinking water and sanitation dated 23 February 2024, concerning the call for inputs on the thematic report titled "Nexus water-economy: water management for services and productive uses from a human rights approach", has the honor to attach herewith the contribution of the Government of the Arab Republic of Egypt to the aforementioned report.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), the assurances of its highest consideration.

Geneva, 4 April 2024

Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch)
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

CC:
- **Secretariat of the Special Rapporteur on the human rights to safe drinking water and sanitation**
- **Field Operations and Technical Cooperation Division (FOTCD), Middle East and North Africa Section.**

مساهمة جمهورية مصر العربية حول العلاقة بين المياه والاقتصاد
في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي
التقرير المواضيعي المقدم إلى الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
"الترابط بين الاقتصاد المائي: إدارة المياه من أجل الخدمات والاستخدامات الإنتاجية من خلال نهج حقوق الإنسان"

كيف تقوم بتحديد أولويات القيم والأدوار المعنية بإدارة موارد المياه، وما هي المبادئ الأخلاقية التي تعتقد أنه يجب أن توجه هذه الأولويات؟

تتمحور جهود الدولة المصرية في إدارة الموارد المائية واتاحة خدمات الصرف الصحي حول ثلاثة معايير أساسية وهي التوافر، جودة المياه، إمكانية الوصول، حيث تعمل الحكومة على تحقيق أربعة أهداف أساسية في قطاع مياه الشرب، وهي تقليل الفاقد ورفع ضغوط المياه وإحلال الشبكات وتجديدها ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للمواطنين، وقد عملت الحكومات المصرية المتعاقبة على إعداد استراتيجيات وسياسات مائية وخطط قومية، بما يُسهم في تحقيق الاستفادة القصوى مما تتحصل عليه مصر من مياه النهر.

هل توافق على التعبيرات التالية: "دورة المياه هي خير عام عالمي"؛ "النظم البيئية المائية هي تراث طبيعي"؛ "المياه المحصلة من النظم البيئية هي خير عام"؟

نعم توافق مصر على أن دورة المياه هى خير عام عالمي وأن النظم البيئية المائية هى تراث عالمى. كما تعتبر مصر أنه من الضرورى عدم التعامل مع المياه وكأنها سلعة إقتصادية، فالمياه كالهواء، لا غنى عنها للبقاء الإنساني، ومن ثم تصبح المياه شرطاً مُسبقا لضمان حق الإنسان في الحياة ، وبالتبعية سائر حقوق الإنسان، سيما فى ظل ما يواجهه العالم من تحديات متزايدة لتوفير إحتياجات المياه وضمان إستدامتها، وذلك مع إستمرار التطور الإنساني والنمو السكاني المتزايد، وما يضيفه تغير المناخ من تعقيدات تواجه مساعي توفير المياه وضمان استدامتها، وما يترتب على ذلك من تحديات إضافية أمام الأمن الغذائي، وهو ما يبرز على وجه خاص في المناطق القاحلة والتي تعاني ندرة مائية. وعلى دول العالم أن تتكاتف لتحقيق مستقبل مائي آمن وعادل يدعم الرخاء والسلام للجميع، خاصة أن العديد من التحديات مثل الفقر والتوترات الاجتماعية والسياسية قد تؤدى لتدهور الأمن المائي على المستوى العالمى.

ما ينبغي أن يكون دور الدولة في إدارة النظم البيئية المائية والمياه المحصلة منها؟

تتبى مصر الموقف القائم على الدور المحوري للدولة في ضمان توفير وسهولة وصول جميع الأفراد إلى الخدمات الأساسية والتي تعد المياه وخدمات الصرف الصحي ركيزة أساسية فيها، ومن ثم تمتلك مصر منظومة استراتيجية وتشريعية وتنفيذية تقوم بالأساس على تحقيق هذا الغرض، حيث ينص الدستور المصرى على على حق كل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف (المادة 79). وتلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية (المادة 45).

وترى مصر ضرورة وجود تعاون مائي فعَّال عابر للحدود، ولكي يكون مثل هذا التعاون ناجعاً فإن ذلك يتطلب مراعاة أن تكون إدارة المياه المشتركة على مستوى "الحوض" بإعتباره وحدة متكاملة، بما في ذلك الإدارة المتكاملة للمياه الزرقاء والخضراء، كما يتطلب ذلك مراعاة الإلتزام غير الانتقائي بمبادئ القانون الدولي واجبة التطبيق، لا سيما مبدأ التعاون والتشاور بناء على دراسات وافية، وهو المبدأ الذي يُعد ضرورة لا غنى عنها لضمان الإستخدام المنصف للمورد المشترك وتجنب الإضرار ما أمكن.

كذلك أطلقت مصر مبادرة "العمل من أجل التكيف في قطاع المياه والقدرة على الصمود" ضمن فعاليات المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (27COP)، وقد أطلقت هذه المبادرة بالتعاون مع منظمة الأرصاد العالمية، وتعمل المبادرة على ستة محاور هي: مراعاة عدم تأثير النمو الاقتصادي على استخدام المياه العذبة وتدهورها، احتساب المياه الخضراء عند وضع الخطط الوطنية لاستخدام المياه واستراتيجيات التكيف والتخفيف وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة، التعاون على نطاق أحواض الأنهار الدولية فيما يخص التكيف مع التغيرات المناخية، تعزيز الإدارة المستدامة منخفضة الانبعاثات ومنخفضة التكاليف لمياه الشرب ومياه الصرف الصحي، وضع أنظمة إنذار مبكر للظواهر المناخية المتطرفة ، وربط سياسات المياه الوطنية بالعمل المناخي لتعكس تأثيرات تغير المناخ طويلة الأجل على موارد المياه والطلب عليها.

كيف تُدار المياه في بلدك، بوصفها خيرًا عامًا، أو خيرًا مشتركًا، أو خيرًا مشتركًا تحت إدارة عامة، وخيرًا اقتصاديًا؟

تسعى مصر لضمان تمتع جميع الافراد على أراضيها بالحق في مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وسد أية فجوات في التمتع بهذا الحق بسبب التوزيع الجغرافي، وذلك انطلاقا من نص الدستور على التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز، فقد نفذت الدولة العديد من المشروعات بهدف التوسع في إنشاء محطات تحلية المياه، لتغذية بعض المناطق البعيدة عن نهر النيل بالمياه المُحلاة، كما تعمل وزارة الاسكان حالياً على الانتهاء من المرحلة الأولى من خطة التحلية، التي تم إطلاقها في عام 2017، بهدف الوصول إلى 1.3 مليون م3/يوم من المياه المحلاة، حيث تم الانتهاء من 82 محطة تحلية، بطاقة إجمالية 917 ألف م3/يوم، ويستهدف المخطط الاستراتيجي لمحطات تحلية المياه حتى عام 2050، طاقة إجمالية حوالي 8.85 مليون م3/يوم [1].

وقد أسهمت هذه المنظومة في الوصول بمعدلات تغطية خدمات المياه إلى نسبة تصل إلى 97٪، وتستهدف الدولة الوصول بالخدمة كما وكيفا لنسبه 100% وضمان توقف نظام المناوبات وتوجيه الاستثمارات إلى تحسين جودة المياه في بعض المناطق المعتمدة على الآبار الجوفية.

وبشأن الصرف الصحي بلغت نسبة التغطية الحالية لمياه الصرف الصحي في المدن 96% مقارنة بـ 79.2% في عام 2014، وفي القرى 38% مقارنة بـ 12% في عام 2014. وتبلغ التكلفة المتوقعة للوصول إلى نسبة 100% لخدمة الصرف الصحي بجميع المناطق الريفية على مستوي الجمهورية 300 مليار جنيه. وقد استفاد من مشروعات الصرف الصحي الأخيرة 16 مليون مواطن، بإجمالي تكلفة 15 مليار جنيه. كما توسعت الحكومة في إنشاء محطات معالجة الصرف الصحي بسبع محافظات بالصعيد بتكلفة 9 مليارات جنيه بالإضافة للعديد من المحطات التي تم تنفيذها في باقي المحافظات استفاد منها 8.3 مليون مواطن. ويتم تنفيذ محطات الصرف الصحي بأعلى كفاءة ممكنة بحيث لا تشكل أي مشكلة على البيئة المحيطة. يتم استخدام تكنولوجيات مختلفة لتوصيل خدمات الصرف الصحي للمناطق الريفية، ويتم حالياً إنشاء جميع المحطات بالمواصفات القياسية، وتوجد بها معامل مركزية، للتأكد من جودة الخدمة المقدمة[2].

إذا اعتبرت المياه خيرًا مشتركًا، كيف تعتقد أن ينبغي إدارة المياه للأغراض الإنتاجية في ظروف الندرة المؤقتة أو الدائمة للمياه؟ هل تعرف عن تجارب أو أبحاث تتعلق بتخصيص حقوق المياه في ظروف الندرة، خلال فترات الجفاف، أو في مواجهة استخدامات ومطالب جديدة بمجرد بلوغ حدود التوفر المستدام؟

---

[1] 8 سنوات من الإنجازات– قطاع الإسكان، https://beta.sis.gov.eg/ar/الرئاسة/8-سنوات-من-الانجازات/قطاع-الاسكان/

[2] تقرير منتصف المدة لآلية الاستعراض الدورى الشامل

تعمل مصر في إطار إستراتيجيتها التعاونية على تعظيم المكاسب الممكنة من الترابط ما بين موضوعات المياه والغذاء والطاقة والمناخ ، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. فعلى الصعيد الوطني، تبنت مصر سياسة مائية تقوم على الاستخدام الرشيد والمتسم بالكفاءة لمواردها المائية المتجددة مع الإعتماد المتزايد على الموارد المائية غير التقليدية ، وذلك على التوازي مع سياسة غذائية توازن ما بين إنتاج الغذاء وإستيراده لتوفير الأمن الغذائي. وعلى الصعيد الإقليمي، تتمسك مصر بأهمية إنتهاج قواعد التعاون الذي يراعي مصالح كل الأطراف، ومن ثم يشمل كل الأطراف، وأن يتم في هذا الإطار التشاور بناء على أسس علمية سليمة، بغرض ضمان تحقيق الإنصاف، وتجنب الضرر ذي الشأن، وفى ضوء رئاسة مصر مجلس وزراء المياه الأفارقة (الأمكاو) حالياً، تعتزم مصر التنسيق اللوثيق مع مع الدول الأفريقية لحشد التمويل اللازم لتعزيز البنى التحتية الأفريقية على أسس من المنفعة المشتركة، وعلى النحو الذي يدعم إيجاد حلول جذرية لما تواجهه القارة الأفريقية من تحديات مائية، كما تستمر تحركات مصر الداعمة لتسليط الضوء على ندرة المياه في المنطقة العربية أيضاً وتضافر الجهود لمجابهتها.

أما على الصعيد الدولي، فقد انخرطت مصر في كافة المبادرات الدولية المائية، وفى مقدمتها مبادرة السكرتير العام لأنظمة الإنذار المبكر، ومبادرة التحالف العالمي للمياه والمناخ ، وتعزيز دور الأمم المتحدة في موضوعات المياه، بما في ذلك من خلال الدعوة لتعيين مبعوث خاص للسكرتير العام لمسائل المياه، وكذا الدعوة لإيلاء مسائل الندرة المائية أولوية خاصة على الأجندة الأممية من خلال إطلاق "برنامج عمل للأمم المتحدة **UN Action Program** عن الندرة المائية، وفقا لما خلُصَ إليه أسبوع القاهرة الخامس للمياه في عام ٢٠٢٢.

هل يمكنك مشاركة التجارب العملية أو الأبحاث حول إدارة الاستخدامات الإنتاجية للمياه تحت التأثير المفروض من التغير المناخي؟

هل يمكنك مشاركة حالات مهمة حيث انتقلت خدمات المياه والصرف الصحي من الإدارة العامة إلى الإدارة الخاصة. ومن الإدارة الخاصة إلى الإدارة العامة (على سبيل المثال، إعادة البلدية) ؟

هل يمكنك مشاركة التجارب الجيدة للإدارة العامة المشاركة في خدمات المياه والصرف الصحي؟

تولي الحكومة أولوية خاصة لتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ومد الخدمة والتوسع فيها بالمناطق المحرومة، وتحسين النظم التشغيلية وأداء مقدمي الخدمة برفع كفاءة شركات مياه الشرب والصرف الصحي لترشيد استخدام الموارد المتاحة حالياً، إلى جانب تنمية موارد مائية جديدة، وتعزيز الإطار المؤسسي من خلال ضبط الأطر المؤسسية والتشريعية ذات الصلة.

وقد وجهت الدولة استثمارات تبلغ 4.28 مليارات جنيه، مقسمة إلى 2.28 مليار جنيه، لتنفيذ نحو 243 مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي، ومليارى جنيه لتنفيذ مشروعات أخرى تتضمن إحلالًا وتجديدًا ورفع كفاءة شبكات ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي. كما خصصت نحو 6.3 مليارات جنيه لإنشاء وتطوير 115محطة معالجة، منها 59 محطة معالجة ثلاثية. كما وجهت نحو 2.5 مليار جنيه لإنشاء وتطوير 27 محطة تحلية، في محافظات مطروح، وبورسعيد، وكفر الشيخ[3].

[3] تقرير تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

ومنذ عام 2014 وحتى 2020، تم الانتهاء من تنفيذ 1131 مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي بالمدن والمناطق الريفية بتكلفة نحو 124 مليار جنيه، بالإضافة إلى تنفيذ 5792 مشروع إحلال وتجديد، بتكلفة نحو 9 مليارات جنيه، وتنفيذ 176424 وصلة منزلية، بتكلفة 600 مليون جنيه، و200 مشروع مد وتدعيم بجميع المحافظات على مستوى الجمهورية بتكلفة 455 مليون جنيه، بجانب 40 مليار جنيه تكلفة مشروعات المياه والصرف بالمدن الجديدة، ليصبح إجمالي ما تم إنفاقه بقطاع المياه والصرف خلال الفترة من 2014 وحتى 2020 نحو 174 مليار جنيه[4].

هل يمكنك مشاركة التشريعات والسياسات و/أو الممارسات التي تعتبر المياه "خيرًا مشتركًا"، بخاصة تلك التي تتعلق بالشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية؟ هل هناك قرارات قضائية ذات صلة تتعلق بالمياه كخير مشترك، لا سيما في الأنشطة الإنتاجية؟

ينظم قانون الموارد المائية والري (القانون رقم 147 لسنة 2021) إدارة الموارد المائية وتحقيق عدالة توزيعها، وحماية الموارد المائية وشبكة المجاري المائية ومنشآت المرتبطة بها، ويحقق الاستخدام الرشيد للمياه الجوفية، وحماية الشواطئ، والتحول للرى الحديث فى الأراضى الرملية، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المحدودة لمصر، والتعامل مع التحديات التي تواجه قطاع المياه.

تنفذ وزارة الموارد المائية والرى عدد من المشاريع والبرامج منها مشروع "تحديث تقنيات الرى لتحسين سبل عيش صغار المزارعين فى صعيد مصر" والذى يهدف لتحديث أنظمة الرى وتعزيز إنتاجية المياه ودعم صغار المزارعين، وتشجع الوزارة على التحول للرى الحديث فى مزارع قصب السكر والبساتين، وتعرض الوزارة الالتجارب الناجحة للرى الحديث بمناطق مختلفة ومحاصيل متنوعة لتشجيع المزارعين على تنفيذ تجارب مماثلة.

كيف يؤثر اعتراف حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب النقية والصرف الصحي، أو الحق في بيئة نظيفة وصحية، على اعتبار المياه والنظم البيئية المائية كخير مشترك؟

انطلاقا من كفالة الدستور لحق كل مواطن في ماء نظيف، والتزام الدولة بمد الأراضي بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى بما يحقق الصالح العام، ويسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، ويحفظ حقوق الأجيال القادمة. ومع الاعتراف بالتحديات المرتبطة بمحدودية الموارد المائية نتيجة عدم كفاية إيراد مياه نهر النيل وتدهور نوعية المياه به بفعل التلوث، فإن الاستراتيجية تستهدف رفع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه. ورفع معدل إنتاج المياه الجوفية بما لا يخل باستدامة الخزان الجوفي؛ تقليل الفاقد من المياه، وزيادة وعى المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه. فضلا عن تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي، واستكمالها بحيث تمتد لباقي المناطق الجغرافية.5

كما راعت مصر في رسم الرؤية الشاملة للمستقبل "مصر 2030" كبرنامج وطني طموح يخاطب كافة مناحي الحياة إيلاء الاهتمام بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمياه

وتسعى استراتيجية تنمية المياه 2050 وإدارتها إلى تحقيق هدف استراتيجي واحد، هو ضمان تحقيق الأمن المائي لمصر على أساس نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وذلك من خلال أربع ركائز، هي: 1- تنمية موارد المياه التقليدية وغير التقليدية. 2- الحفاظ على المياه وتعظيم القيم المضافة لاستخدام المياه في الزراعة والصناعة والمنازل. 3- تحسين جودة المياه. 4- تعزيز البيئة المواتية من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

---

[4] تقرير منتصف المدة لآلية الاستعراض الدورى الشامل

[5] الإستراتيجيَّة الوَطَنيَّة لِحُقُوق الإنسَان جمهورية مصر العربية 2021-2026

هل يمكنك مشاركة تجارب جيدة في إدارة الخدمات المائية وخدمات الصرف الصحي من قبل القطاع الخاص تحت إطار تنظيمي ومؤسسي فعال؟

تم إنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك بالقرار الجمهوري رقم 136 لسنة 2004 كجهة رقابية بهدف تحقيق التوازن بين مقدمي ومتلقى الخدمة، وللإرتقاء بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي من خلال تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف في إطار من المبادئ العامة المتمثلة في الشفافية والكفاءة وحماية حقوق المستهلكين.

دور الجهاز فى مراقبة جودة المياه: وذلك من خلال تجميع عينات من مواقع إنتاج المياه بالمحافظات وتحليلها بمعرفة معامل الجهات العلمية المحايدة، إصدار التقارير عن موقف جودة مياه لشرب وخدمات الصرف الصحى بالمحافظات، المرور الميدانى على المعامل المركزية والفرعية ومعامل المحطات الموجودة لدى مقدمى الخدمة، والمقارنة بين النتائج من خلال التقارير التي يصدرها الجهاز للوقوف على التحسن في جودة مياه الشرب وكفاءة معالجة الصرف الصحي.

دور الجهاز فى إعتماد مشغلي مرافق مياه الشرب والصرف الصحي: حيث تم إعداد برنامج لتحديد وبناء وقياس قدرات مديرى ومشغلى محطات مياه الشرب والصرف الصحى ومحللى معامل مرافق مياه الشرب والصرف الصحى وكذلك الشبكات ومنح شهادات الإعتماد لهم.

دور الجهاز فى حماية المستهلك: وذلك من خلال متابعة وحصر وتصنيف شكاوى المستهلكين عبر الوسائل المتنوعة، الزيارات الميدانية على الطبيعة لبحث شكاوى مياه الشرب والصرف الصحي، مراجعة إدارت ومراكز خدمة العملاء للوقوف على مستوى تقديم الخدمات والتطور فى الإداء، تعديل السلوكيات السلبية ودعم السلوكيات الايجابية فى تعامل المجتمع مع قضايا مياه الشرب والصرف الصحى وزيادة الوعى لدى المستهلكين، وقياس درجة الرضاء عن خدمات مياه الشرب والصرف الصحى.

هل يمكنك مشاركة وتقييم أمثلة هامة عن أسواق المياه أو البنوك العامة للمياه؟

هل يمكنك مشاركة معلومات حول كيفية دخول المياه إلى أسواق المستقبل وكيف تطور الوضع وما هي التوقعات المتوقعة؟

هل يمكنك مشاركة أمثلة واقعية لأنظمة الرسوم التي تعتبرها مثالية؟

هل يمكنك مشاركة أمثلة على الإدارة الاجتماعية للاستخدامات الإنتاجية للمياه، مع تقديم تدابير ملموسة؟

وبهدف تعظيم مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة الموارد المائية نص قانون الموارد المائية (القانون رقم 147 لسنة 2021) على اعتماد إنشاء روابط مستخدمي المياه بالأراضي المقرر ريها، وتعتبر هذه الروابط أشخاصًا اعتبارية خاصة لا تهدف إلى تحقيق الربح يضم جميع مستخدمي المياه والمنتفعين بشبكات ونظم الري والصرف العامة أو الخاصة أو الآبار الجوفية والسدود، وتهدف هذه الروابط إلى تفعيل مشاركة مستخدمي المياه مع وزارة الموارد المائية في إدارة وتشغيل وصيانة نظم الري والصرف على المستويات المختلفة لتحقيق الاستخدام الأمثل لها وحماية الموارد المائية والحفاظ عليها.

ويتيح القانون إنشاء مجالس على المستوى القومي والإقليمي والمحلى تمثل فيها الوزارات وروابط مستخدمي المياه والأجهزة المعنية للتنسيق والتشاور فيما يخص إدارة الموارد المائية واستخداماتها بين الجهات المعنية، وحدث تطور كبير في تشكيل روابط مستخدمى المياه على مستوى البلديات والمحافظات وانتخاب مجلس إدارة اتحاد روابط مستخدمى المياه على مستوى الجمهورية، وتسهم هذه الراوبط فى تحدى تفتيت الملكية الزراعية على نفس المجرى المائي وتعزيز التنسيق فيما بينهم، وتوفير منصة مشتركة بين المزارعين لتحديد المحاصيل المنزرعة على نفس المجرى المائي.